

ماضٍ جنائي من شأنه أن يعرض الجمهور للخطر» (المادة ٢). وكانت الفقرة الأخيرة قد أُضيفت إلى القانون، أثر قيام بعض اليهود، من ذوي الماضي الجنائي، في بلدان مختلفة بالهجرة من بلدانهم إلى إسرائيل والادعاء بأنهم مهاجرون إليها، لتجنب ملاحقة القانون في بلدانهم الأصلية لهم، مما ورط حكومة إسرائيل في مشاكل دولية، اقتضت تعديل القانون لتجنب حدوث مثل لها في المستقبل.

كذلك نص قانون العودة على «أن اليهودي الذي قدم إلى إسرائيل، وبعد قدومه أعرب عن رغبته في الاستقرار فيها، يحق له، طالما هو في إسرائيل، أن يحصل على شهادة مهاجر» (المادة ٢ (أ)). كما أن «كل يهودي هاجر إلى إسرائيل، قبل بدء العمل بهذا القانون، وكل يهودي ولد في إسرائيل، سواء قبل بدء العمل بهذا القانون أم بعده، فإن حكمه كحكم من هاجر وفقاً لهذا القانون» (المادة ٤).

وفي التعديل رقم ٢ للقانون، الصادر سنة ١٩٧٠، وسع مضمونه ليشمل أيضاً غير اليهود المتزوجين من يهود، وأبناءهم وأحفادهم، وذلك بإضافة المادة ١٤ - (أ) إلى القانون، التي نصت على «أن الحقوق المخولة لليهودي، بموجب هذا القانون، والحقوق المخولة للمهاجر بموجب قانون الجنسية لسنة ١٩٥٢ - ٥٧١٢ [أنظر أدناه] والحقوق المخولة للمهاجر بموجب أي تشريع آخر، تخول كذلك لولد اليهودي وحفيده، وزوج اليهودي وزوج ولد اليهودي وزوج حفيده، باستثناء الشخص الذي كان يهودياً واستبدل دينه باختياره». وفيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق بموجب هذه الفقرة، «لا عبرة فيما إذا كان اليهودي الذي تمت بغضله المطالبة [بناء على صلة القرابة به أو الزواج منه] ما زال على قيد الحياة أم لا، وما إذا كان قد هاجر إلى البلاد أم لا» (المادة ١٤ - (ب)). وعرف القانون، لمقتضيات العمل بمنحيه، اليهودي بأنه «كل من ولد لأم يهودية أو من تهود، وهو ليس من أبناء ديانة أخرى» (المادة ١٤ب)، حاسماً بذلك نقاشاً واسعاً حول مسألة «من هو اليهودي؟»، كان قد اجتمعت في إسرائيل، في حينه، لفترة غير قصيرة.

قانون الجنسية: وقانون العودة، المهم بحد ذاته، لاعتبره كافة اليهود في العالم وأنسابهم مواطنين - مرشحين في إسرائيل، يحق لهم الهجرة إليها والاقامة فيها متى شاؤوا، اكتسب أهمية أكبر مع صدور قانون الجنسية، لسنة ١٩٥٢ - ٥٧١٢ (٢٠) (وعدل، منذ ذلك الوقت "أربع مرات)، الذي جعل العودة المبرر الأول للحصول على الجنسية الإسرائيلية. فقد نصت المادة ١ من قانون الجنسية، كما عدلت سنة ١٩٦٨ (٢١) على أن «تكتسب الجنسية الإسرائيلية بحكم العودة... والاقامة في إسرائيل... والولادة... والولادة والاقامة في إسرائيل... والتجنس... والمنح». ويكتسب الجنسية بحكم العودة، وفقاً للمادة ٢، كل يهودي (أو متزوج من يهودي) «قدم إلى إسرائيل أو ولد فيها قبل إنشاء الدولة - اعتباراً من يوم إنشاء الدولة... ومن قدم إلى إسرائيل بعد إنشاء الدولة - اعتباراً من يوم ولادته... ومن حصل على شهادة مهاجر بموجب... قانون العودة - اعتباراً من يوم منحه الشهادة». كذلك منحت المادة نفسها، بالتعديلات التي أدخلت عليها، سنتي ١٩٦٨ و ١٩٨٠ (٢٢)، القاصر الذي كان أحد والديه، أو كلاهما، قد تنازل عن جنسيته الإسرائيلية، الحق في المطالبة بها عندما يبلغ سن الرشد.